

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2016/7-B/Rev.1
تقارير التقييم
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 10 يونيو/حزيران 2016
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لموريتانيا (2011-2015)

موجز تنفيذي

يغطي تقييم الحافظة القطرية هذا جميع عمليات البرنامج في موريتانيا في الفترة من عام 2011 إلى عام 2015. ويقدم مواءمة حافظة البرنامج وتموضعها الاستراتيجي؛ والعوامل المؤثرة في عملية صنع القرار الاستراتيجي في البرنامج وجودتها؛ وأداء الحافظة ونتائجها. والأهداف المزدوجة للتقييم هي المساءلة والتعلم. وقد جاء توقيت التقييم بحيث يمكن أن تفيد الدروس والتوصيات المنبثقة عنه في صياغة استراتيجية قطرية جديدة.

وقد ساعدت الاستجابة للجفاف في منطقة الساحل في الفترة 2011/2012 ووصول اللاجئين المالبين منذ يناير/كانون الثاني 2012 على تشكيل حافظة البرنامج في موريتانيا على امتداد فترة التقييم. وحدث تحول استراتيجي في عام 2014 باعتماد استراتيجية لبناء الصمود.

وكانت استجابات البرنامج للآزمات واستراتيجيته الخاصة ببناء الصمود وثيقة الصلة بالسياق القطري. ولكن يبدو أنها تغاضت عن أهداف تنمية القدرات في الاستراتيجية القطرية (2011-2016)، والتي صيغت في بداية فترة التقييم. وكانت حافظة البرنامج تتسق مع السياسات الوطنية وتتكامل الاستجابة الوطنية للجفاف في عام 2011، ولكن عند متابعة أهداف بناء القدرات الوطنية، واجه البرنامج تعقيدات المؤسسات الوطنية وعدم استقرارها ولا مركزيتها المحدودة. وقد تواءم المكتب القطري، في عملياته وحواره التقني مع الحكومة، مع التوجه العام للبرنامج نحو تنويع طرائق المساعدة. وبرغم الاتساق الاستراتيجي مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، لم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو تحقيق الأهداف المشتركة في مجال الدعم المؤسسي. غير أن البرنامج ساهم في مبادرات الحماية الاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي، بما في ذلك التغذية المدرسية.

وفقاً لسياسة التقييم (2016-2021) (WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1)، وتوخياً لاحترام سلامة واستقلال استنتاجات التقييم، فإن بعض العبارات الواردة في هذا التقرير قد لا تندرج ضمن المصطلحات الجاري استخدامها في البرنامج؛ ويرجى توجيه أية استفسارات بهذا الشأن إلى مديرة التقييم في البرنامج.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة M. Sende
موظفة التقييم
مكتب التقييم
هاتف: 06-6513-2539

السيدة H. Wedgwood
مديرة
مكتب التقييم
هاتف: 06-6513-2030

وقد استفاد صنع القرار الاستراتيجي للبرنامج من نظام فعال ومنتظم لرصد الأمن الغذائي، ولكن الاعتماد الوطني على دعم البرنامج لم يتضاءل. وقد أدى التنافس على الموارد والضغط التشغيلية إلى توتر العلاقات بين شركاء الأمم المتحدة في عامي 2012 و2013. ومع أن الموقف قد تحسن، إلا أن التعاون الفعال ظل محدوداً. وقد تفاقمت حالات القصور في الاستمرارية الاستراتيجية بسبب الموارد البشرية غير المستقرة في المكتب القطري، وخاصة على مستوى الإدارة. فقد ركزت جهود التعلم والابتكار على أنشطة التحويلات النقدية. وكان نظام الرصد والتقييم قاصراً، غير أنه تعزز بفضل الدعم المقدم من المكتب الإقليمي ابتداءً من عام 2014. واتسم تمويل عمليات الطوارئ في الفترة 2012-2013 بدعم قوي للتحويلات النقدية وأنشطة التغذية. ويبدو أن البرمجة الخاصة بالبرنامج لم تتوقع الخفض الملحوظ ابتداءً من عام 2014 في تمويل حالات الطوارئ، على مستوى المنطقة ككل.

وكانت المساعدة التي قدمها البرنامج للاجئين الماليين فعالة، إذ حسّنت من استهلاكهم الغذائي، وساهمت في إجراء تخفيضات حاسمة في حالات سوء التغذية الحاد. وقد تفاوتت فعالية المساعدة المقدمة للسكان الماليين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة كبيرة على نطاق الأنشطة وبمرور الوقت. فباستثناء الأنشطة التي تدعم علاج سوء التغذية الحاد المعتدل، والتحويلات النقدية غير المشروطة في عامي 2012 و2013، واجه البرنامج صعوبات في تنفيذ أنشطته المقررة، وتعذر في أغلب الأحيان تحقيق أوجه التآزر فيما بين الأنشطة على نحو ملائم، وهو ما تركّز عليه بحق الاستراتيجية القطرية للفترة 2011-2016. فكان يتعين على الاستراتيجية أن تواجه عدم الاتساق في تنفيذ أنشطة فردية، وعلى الرغم من الزيادة المعلنة لتركيز التدخلات، إلا أنها ظلت مشتتة من الناحية الجغرافية. وقد بُذلت جهود مستدامة لتحسين توجيه المساعدة الغذائية، ومواصلة الجهود لتعزيز أنشطة القدرة على بناء الصمود. وساهمت القيود الرئيسية المرتبطة بعدم كفاية عمليات الإحالة إلى نظام الرعاية الصحية في الحد من أداء مكون التغذية، بينما عمل نظام الرصد غير الفعال في المكتب القطري على عرقلة قياس الحصائل.

ويوصي التقييم بأن يركّز البرنامج من جديد على أهدافه الاستراتيجية الأولية لعام 2011، وهي بناء قدرات مؤسسية وطنية، واضعاً في اعتباره السياق المتغير.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لموريتانيا (2011-2015)" (WFP/EB.A/2016/7-B/Rev.1) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2016/7-B /Add.1، ويحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

1- غطى تقييم الحافظة القطرية لموريتانيا استراتيجية البرنامج القطري (2011-2016) والإجراءات التي نُفذت من عام 2011 إلى عام 2015. وقد أُجري التقييم بواسطة فريق تقييم مستقل في الفترة ما بين يونيو/حزيران 2015 وفبراير/شباط 2016، ويستند إلى استعراض للوثائق، ومقابلات مع نحو 350 من أصحاب المصلحة. وتتمثل أهدافه المزدوجة في دعم المساواة والتعلم. وقد جاء توقيت التقييم بحيث يمكن أن تسهم الدروس المستفادة والتوصيات في صياغة استراتيجية قطرية جديدة. فقد استند التقييم إلى ثلاثة أسئلة رئيسية، شأنه في ذلك شأن جميع تقييمات البرنامج للحوافز القطرية:

- ◀ مواءمة حافظة البرنامج وتموضعها الاستراتيجي؛
- ◀ العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار الاستراتيجي في البرنامج وجودتها؛
- ◀ أداء الحافظة ونتائجها.

السياق

2- تقع موريتانيا على الحدود بين المغرب العربي ومنطقة الساحل الغربي، ويبلغ عدد سكانها 3.5 مليون نسمة، وتحتل منطقة شاسعة – مليون كيلومتر مربع⁽²⁾ – معظمها أراضٍ قاحلة. ويُعد معدل التحضر الذي يبلغ أكثر من 48 في المائة مرتفعاً جداً بالنسبة للمنطقة. وكان السياق الموريتاني دينامياً أثناء فترة التقييم. ففي عام 2014، صُنفت موريتانيا على أنها من البلدان المتوسطة الدخل،⁽¹⁾ غير أن العائدات تراجعت منذ انخفاض أسعار السلع الصادرات. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى انخفاض كبير في معدل الفقر، من 42 في المائة من السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في عام 2008 إلى 31 في المائة في عام 2015. ولا يزال الفقر يمثل ظاهرة ريفية بدرجة كبيرة، حيث يعيش 44 في المائة من السكان الريفيين في فقر مقابل 16.7 في المائة من السكان في المناطق الحضرية.⁽²⁾ غير أن بعض المؤشرات الاجتماعية، بما في ذلك الحصول على التعليم، قد انحسرت أو لم يطرأ عليها تغيير أثناء فترة التقييم: فقد بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس 76.8 في المائة في عام 2014 مقابل 90.8 في المائة في عام 2008.⁽³⁾ وفي عام 2014، احتلت موريتانيا المرتبة 139 بين 155 بلداً في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.⁽⁴⁾

3- وقد واجهت موريتانيا أزميتين رئيسيتين أثناء فترة التقييم، هما: الجفاف الشديد في عام 2014، الذي أدى إلى ارتفاع حاد في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، واللذين ظلا متجاوزين بكثير لمستوياتهما قبل الفترة المشمولة بالتقييم (الشكل 1)؛ وبدءاً من عام 2012، وصول أفواج من اللاجئين الماليين – 73 000 لاجئ في عام 2013⁽⁵⁾ – هرباً من انعدام الأمن في مالي. واستمرت عوامل الخطر المرتبطة بالأزميتين. وتُعد موريتانيا معرضة بشكل للصددمات والتغيرات المناخية، وللمخاطر المتعلقة بالأمن والهجرة بسبب عدم الاستقرار الإقليمي.

4- وقد استرعت هذه الأزمات اهتماماً دولياً، مع زيادة بلغت 30 في المائة في المساعدة الإنمائية المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2012 والتي تتصل بظروف الأمن الإقليمي الناتجة عن أزمة مالي. غير أن تمويل عمليات

(1) البنك الدولي. http://data.worldbank.org/about/country-and-lending-groups#Lower_middle_income.

(2) *Enquête permanente sur les conditions de vie des ménages* [household survey], 2014.

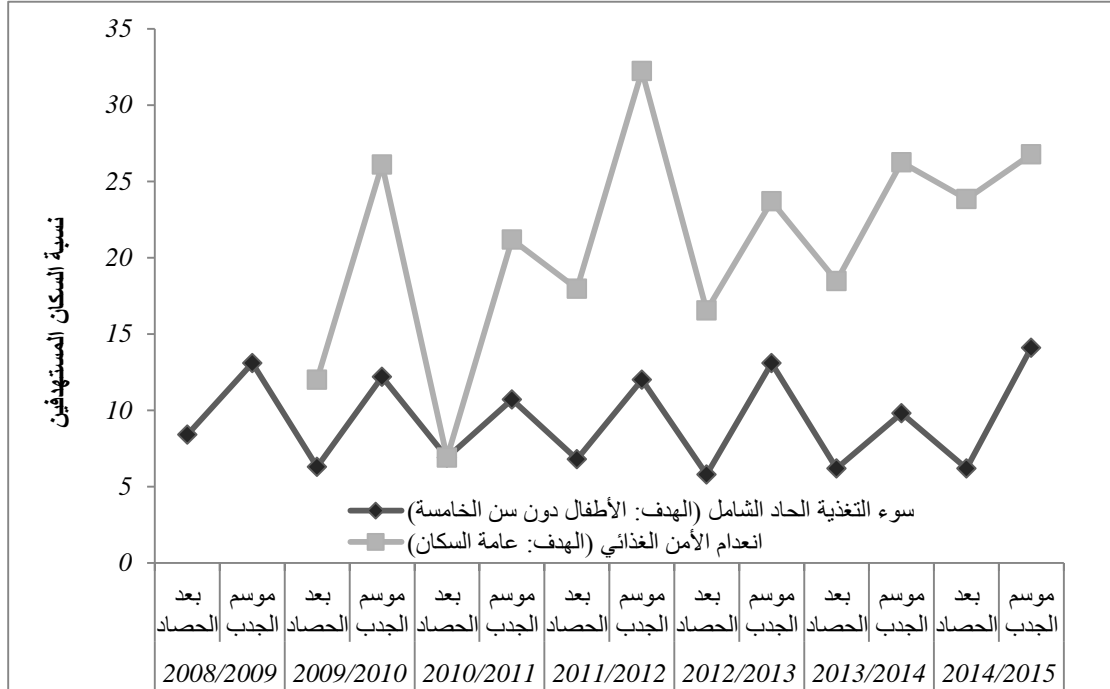
(3) *Recensement général de la population et de l'habitat* [general census], 2014.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014. <http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii>.

(5) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: <http://data.unhcr.org/SahelSituation/settlement.php?id=86&country=501®ion=66>.

المساعدة الإنسانية انخفض بشكل حاد في عام 2014، حيث تم الوفاء بنسبة 41 في المائة من احتياجات النداء الموحد في عام 2014، مقابل 62 في المائة في عام 2012.⁽⁶⁾

الشكل 1: التغييرات في تفشي سوء التغذية الحاد وانعدام الأمن الغذائي بين عامي 2009 و2015



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، الاستقصاءات الوطنية للرصد والتقدير الموحد لحالات الإغاثة والانتقال (سمارت)؛ واستقصاءات البرنامج لنظام رصد الأمن الغذائي 2015-2008. بعد الحصاد = استقصاء أجري في ديسمبر/كانون الأول من العام الأول؛ موسم الجذب = استقصاء أجري في يونيو/حزيران من العام الثاني.

حافطة البرنامج

- 5- تميزت فترة التقييم باعتماد الاستراتيجية القطرية للفترة 2011-2016 في عام 2011، والتي تركّز على ثلاثة أهداف استراتيجية للبرنامج في موريتانيا: تحسين التنسيق والتشاور؛ وتخفيض المخاطر وإيجاد قدرة وطنية لمنع الأزمات وإدارتها؛ والاستثمار في رأس المال البشري.
 - 6- وقد نفذ البرنامج 12 عملية في موريتانيا منذ عام 2011 (الشكل 2). وفي عام 2014، بدأ تنفيذ "مشروع تحسين قدرات التجمعات السكانية وأمنها الغذائي في مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية في موريتانيا" (PARSACC) عن طريق صندوق التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبلغ إجمالي حافطة البرنامج في موريتانيا 553 مليون دولار أمريكي، منها 282 مليون دولار أمريكي التُمت من مصادر خارجية. ويُعد هذا رقماً متواضعاً بالنسبة للمكتب القطري للبرنامج مع عملياته العديدة.
 - 7- وكانت المراحل الثلاث لأنشطة البرنامج أثناء فترة التقييم تقابل السياق المتطوّر، والتحويلات في أولويات برمجة البرنامج، ومرحلة إدارة المكتب القطري:
- ◀ في عام 2011، انتهى البرنامج القطري 100290 وتمت صياغة البرنامج القطري 200251، مع الاسترشاد بالاستراتيجية القطرية للفترة 2011-2016.

(6) نظام التعقب المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

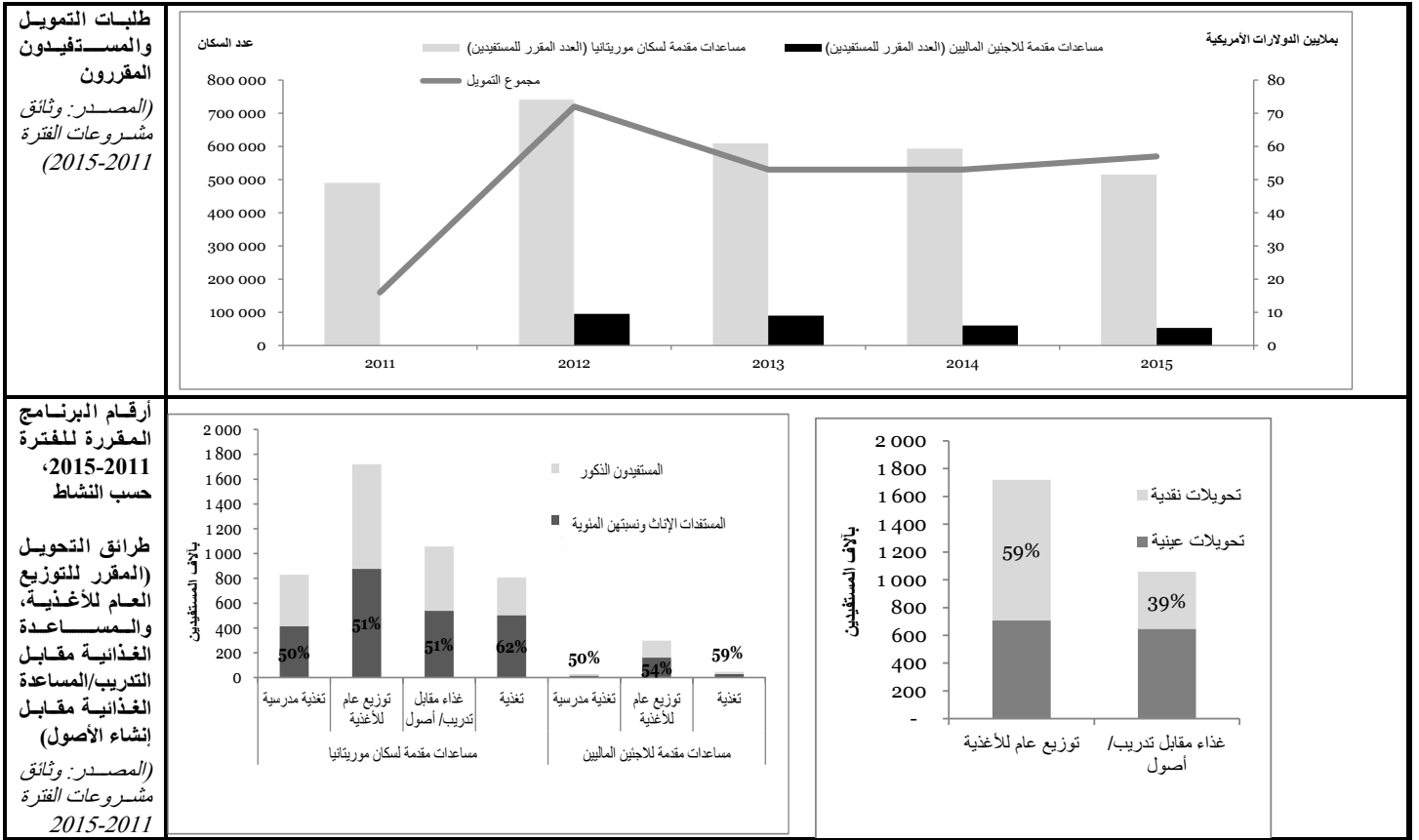
في الفترة 2012-2013، استهل البرنامج عملية الطوارئ 200333 وعمليات أخرى⁽⁷⁾ استجابة للجفاف في الفترة 2011/2012، غير أن الجهود تركزت على عملية الطوارئ 200438 استجابة لوصول اللاجئين الماليين. وأثناء فترة التقييم، تم تحويل مكوّن التغذية ومكوّن التنمية الريفية للبرنامج القطري 200251 إلى عملية الطوارئ 200333. وفي عام 2013، استُغلت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200474 لدعم الإنعاش؛ وأنشئت خدمات للنقل الجوي بين نواكشوط والمدن الرئيسية في الجنوب عن طريق العملية الخاصة 200406 والعملية الخاصة 200803.

وفي الفترة 2014-2015، اعتمد البرنامج استراتيجيات لمواجهة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي المزمّن بين سكان موريتانيا وبناء صمودهم في مواجهة الصدمات؛ ولدعم تقديم المساعدة للاجئين الماليين، بما في ذلك عن طريق إدخال التغذية المدرسية الطارئة والمشاركة في المناقشات بشأن تقييم طرائق المساعدة الغذائية.

الشكل 2: الخط الزمني لحافظة البرنامج، 2011-2015

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
إدارة المكتب القطري	المدير القطري 1	المدير القطري 2	المدير القطري بالنيابة		المدير القطري 3
أطر النتائج الاستراتيجية	إطار النتائج الاستراتيجية 2009-2013			إطار النتائج الاستراتيجية 2014-2017	
	الاستراتيجية القطرية 2011-2016				
	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية (2012-2016)				
	الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر (المرحلة الثالثة، 2011-2015)				
أحداث البرنامج الرئيسية في موريتانيا الوكالة المنفذة لبرنامج الشبكات الوطنية للأمن الاجتماعي	<p>جفاف 2011-2012</p> <p>إطلاق برنامج "أمل" الحكومي للمساعدات الغذائية الطارئة</p> <p>تنفّق اللاجئين بعد أزمة مالي</p> <p>مفوضية شؤون اللاجئين تتوقف عن عمليات إعادة التوطين من السنغال</p> <p>الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية</p> <p>إطلاق التحالف العالمي لبرنامج AGIR</p> <p>وصول اللاجئين بعد العملية العسكرية "Serval" في مالي</p> <p>إنشاء وكالة التضامن</p> <p>التسجيل البيومتري</p> <p>بغلة التقييم المشتركة 1</p> <p>جفاف 2014-2015</p> <p>الإطار الموحد</p> <p>مشروع برنامج الحد من الفقر</p> <p>تقييم الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر</p> <p>حلقة عمل عن نهج التعلم SABER</p> <p>بغلة التقييم المشتركة 2</p>				
عمليات البرنامج	البرنامج القطري 102090 (مؤل بنسبة 71%)	البرنامج القطري 200251 (مؤل بنسبة 11%)	الاستجابة العاجلة لعملية الطوارئ 200034 (مؤلت بنسبة 84%)		
	العملية الممتدة 200333 (مؤلت بنسبة 63%)		الاستجابة العاجلة لعملية الطوارئ 200370 (مؤلت بنسبة 86%)		
			العملية الممتدة 200474 (مؤلت بنسبة 54%)		العملية الممتدة 200640 (مؤلت بنسبة 23%)
					4 سنوات) مشروع PARSACC
			الاستجابة العاجلة لعملية الطوارئ 200401 (مؤلت بنسبة 76%)		
			عملية الطوارئ 200438 (مؤلت بنسبة 69%)		
	العملية الخاصة 200406 (مؤلت بنسبة 83.5%)		العملية الخاصة 200803 (مؤلت بنسبة 64.8%)		

(7) بما في ذلك الاستجابة العاجلة لعملية الطوارئ.



النتائج الرئيسية للتقييم

مواعمة الحافظة وتموضعها الاستراتيجي

8- كان البرنامج متجاوباً في تطويع برنامجه لكي يلائم السياق المتغير، وخاصة الأزمات التي تضررت منها موريتانيا في الفترة ما بين عامي 2011 و2015. غير أنها، عند قيامها بذلك، تغاضت فيما يبدو عن بعض أهداف الاستراتيجية القطرية للفترة 2011-2016. وقد لقي الاستهداف الجغرافي مساندة عن طريق الرصد المنتظم لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي (الجدول 1).

الجدول 1: الاستهداف الجغرافي لحافظة البرنامج، 2011-2015												
2015-2014		2013-2012		2011		تفتي سوء التغذية الحاد والشامل وانعدام الأمن الغذائي، 2015			المنطقة الجغرافية			
أنشطة البرنامج						التغير في انعدام الأمن الغذائي منذ عام 2011	سوء التغذية الحاد الشامل (%)	انعدام الأمن الغذائي (%)				
تغذية مدرسية	تغذية	غذاء مقابل التدريبي/إنشاء الأصول	توزيع عام للأغذية	تغذية مدرسية	تغذية							
•	•	•	•	•	•	تدهور طفيف	18.1	29.1	غيدي ماغا			
•	•	•	•	•	•	تدهور	17.1	25.6	كوركول			
•	•	•	•	•	•	تحسن	15.5	28.0	لعصابة			
•	•	•	•	•	•	تحسن كبير	14.2	41.1	الحوض الشرقي			
•	•	•	•	•	•	تدهور	12.7	28.8	الحوض الغربي			
•	•	•	•	•	•	تدهور	16.9	16.2	لبراكنة			
•	•	•	•	•	•	تدهور حاد	14.5	12.1	تكانت			
•	•	•	•	•	•	تدهور طفيف	7.2	15.9	ترارزة			
•	•	•	•	•	•	تحسن كبير	7.1	29.3	نواكشوط			
•	•	•	•	•	•	تدهور طفيف	7.1	13.6	الشمال			
•	•	•	•	•	•				اللاجئون (اميرة)			

المصادر: نظام رصد الأمن الغذائي، واستقصاءات الرصد والتقدير الموحد لحالات الإغاثة والانتقال (2011 و2015)، ووثائق المشروعات.

• ولاية مستهدفة وأنجز النشاط فيها [الولاية هي وحدة إدارية في موريتانيا]؛ O ولاية مستهدفة ولم يُنجز النشاط فيها.

- 9- وتُعد أهداف العملية الممتدة الجارية 200640 وثيقة الصلة بتحليل انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وهي تستند إلى تحليل طولي لانعدام الأمن على مدى خمس سنوات، وعملية صياغة سليمة. وتهدف إلى ربط الحماية الاجتماعية على المستوى المجتمعي للحفاظ على الاستهلاك الغذائي وحماية سبل كسب العيش أثناء موسم الجذب، لتشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي بصورة مزمنة.⁽⁸⁾ وتُعد المساعدة المقّمة للاجئين الماليين، والتي تركز على الحد من سوء التغذية، وثيقة الصلة بزيادة تفشي سوء التغذية الحاد الشامل – 20 في المائة – بين اللاجئين في عام 2012. وتُعد التغييرات المقررة،⁽⁹⁾ التي تربط التحول التدريجي إلى المساعدة المقدمة على أساس مدى تعرض الأسرة، لتنويع طرائق المساعدة، وثيقة الصلة بالتغييرات السياقية، بما في ذلك تحديد اللاجئين بصورة أكثر دقة.
- 10- غير أن تحولات البرنامج الاستراتيجية كانت متفرقة. فحتى عام 2014، وُجّه اهتمام ضئيل جداً للتغذية المدرسية، وهذا يرجع في جانب منه إلى التغييرات في وزارة التعليم. وبعد نقل أنشطة التغذية والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول إلى عملية الطوارئ 200333، انفصلت التغذية المدرسية عن الحافظة في الفترة 2013-2014. أما تنمية القدرة القطاعية، وبصورة أساسية في التغذية، ولكن أيضاً في تحليل الأمن الغذائي والتغذوي، فلم تلق الاهتمام الذي تستحقه، وخاصة في الفترة 2012-2013 عندما استوعبت طلبات تشغيلية أخرى معظم قدرات المكتب القطري. وفي إطار عملية الطوارئ 200333، شكّل استخدام احتياطات الأغذية القروية كآلية لتوزيع الأغذية أثناء حالة الطوارئ تهديداً للمكاسب الهشة التي حققتها هذه الأداة، والتي كان غرضها الوقاية من الأزمة بصورة أساسية. وكانت عمليات التوزيع العام للأغذية غير منسقة إلى حد ما: فقد توقّفت في منتصف عام 2013 عندما انتقلت العملية الممتدة 200474 إلى تقديم المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، ثم استؤنفت في منتصف عام 2014 في إطار العملية الممتدة 200640، دون أي تغيير في الفئة المستهدفة.
- 11- وكانت حافظة البرنامج متوائمة مع السياسات القطاعية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية والحماية الاجتماعية، ودعّمت صياغة هذه السياسات. غير أن الدعم المقدم للمؤسسات الوطنية كان أقل اتساقاً من المتوخى في الاستراتيجية القطرية للفترة 2011-2016. وإلى جانب العوامل الداخلية، كانت هناك صعوبة كبيرة في تفعيل هذا الدعم تتعلق بتعقيد ترتيبات موريتانيا المؤسسية وعدم استقرارها ولا مركزيتها المحدودة. وتنقسم المسؤوليات عن التغذية بين وزارتي الصحة، والشؤون الاجتماعية والأسرة والطفولة، ومفوضية الأمن الغذائي (CSA). وقد عملت هذه التجزئة، مقترنة بضعف مشاركة مفوضية الأمن الغذائي في برمجة علاج سوء التغذية الحاد المعتدل والوقاية منه، على الحد من الإمكانيات الخاصة بالدعم المؤسسي على المستوى المركزي، وخفض فاعلية الدعم المقدم للتنسيق المحلي.
- 12- وبالنسبة للتنمية الريفية، أدت حالات التداخل بين ولايتي مفوضية الأمن الغذائي ووزارتي الزراعة والثروة الحيوانية إلى الحد من تعاون البرنامج مع مفوضية الأمن الغذائي لرصد أنشطة معينة، والتي لم تف غالباً بمعايير الجدوى. وقد ساهمت التغييرات المؤسسية في وزارة التعليم في ظهور صعوبات أثناء الحوار بشأن التغذية المدرسية. وعلى العكس من ذلك، فإنه تجدر الإشارة إلى تدخلات البرنامج القيّمة في الحوار التقني مع وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية من حيث دعمها لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2012)، وبرنامج "تكافل" المرتبط بها، والذي يعتمد على خبرة البرنامج في التحويلات القائمة على النقد والاستهداف. وتم أيضاً رصد قدر كبير من التكامل بين التحويلات القائمة على النقد للبرنامج وعمليات توزيع الأغذية والمبيعات المدعومة التي استُخدمت في استجابة الحكومة للأزمة في الفترة 2011-2012.
- 13- وتتوافق حافظة البرنامج في موريتانيا مع الأطر الشاملة للسياسات العامة والسياسات القطاعية الخاصة بالبرنامج، ولا سيما من خلال استخدام طائفة واسعة من طرائق التحويل، وتواؤمها، منذ عام 2014، مع استراتيجية بناء الصمود التي يعزّزها المكتب الإقليمي.⁽¹⁰⁾ وقد نُفّدت سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين (2009) بصورة تدريجية، ولا سيما من أجل

(8) وثيقة مشروع العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200640.

(9) بعثة التقييم المشتركة بين البرنامج ومفوضية شؤون اللاجئين، 2015.

(10) البرنامج، 2013. *Roadmap for a regional approach for West Africa*. (خارطة طريق لنهج إقليمي لغرب أفريقيا).

استهداف المرأة وإشراكها في أنشطة الحوكمة، وخاصة في العملية الممتدة 200640. وقد أُدرج الاهتمام بالمبادئ الإنسانية بشكل واضح في المساعدة المقّمة للاجئين الماليين،⁽¹¹⁾ ولكنه كان أقل وضوحاً في الاستراتيجيات الخاصة بتقديم المساعدة للسكان الموريتانيين، على الرغم من مظاهر عدم المساواة والتوترات الاجتماعية الذي تعرّض لها هؤلاء السكان.

- 14- وكان التحليل الذي استندت إليه الاستراتيجية القطرية للفترة 2011-2016 على صلة وثيقة بالسياق القطري، ولكنه كان قاصراً من حيث التحليل الجنساني. فلم يكن هناك سوى استخدام محدود لهذا التحليل بسبب عدم الاستقرار الذي تعرّض له المكتب القطري خلال هذه الفترة (الفقرة 18)، والافتقار إلى الترابط بين الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية العالمية للبرنامج.
- 15- وكانت التوجهات الاستراتيجية للبرنامج منسقة بدرجة كبيرة مع توجهات الجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وقد أدى هذا الاتساق إلى متابعة أهداف مشتركة مع اليونيسف دعماً لمبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال (ريتش)، ومع البنك الدولي لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بدءاً من عام 2014؛ واستئناف الحوار التقني بشأن التغذية المدرسية، والذي تكفل بدعم حلقة العمل عن "نهج النظم لتحسين نتائج التعليم" (SABER) في أكتوبر/تشرين الأول 2015؛ والخطوة القطرية لبناء الصمود التي صيغت في عام 2015 مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي وضعها البرنامج في عام 2014.

العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار الاستراتيجي وجودتها

- 16- تُعدّ معلومات الرصد لحالة الأغذية والخاصة بالبرنامج ضرورية للجهات الفاعلة القطاعية عند تقرير توجهها الاستراتيجي.⁽¹²⁾ غير أنه خلال أزمة الأغذية في الفترة 2011-2012، خفّض البرنامج الأولوية المعطاة لتعزيز قدرات النظام الوطني لرصد الأمن الغذائي (OSA)، مع أن هذا النظام يحتاج إلى دعم البرنامج لبناء القدرات من أجل تعزيز استقلاله التقني؛ ومواجهة التوافر المحدود والتنوع الرديئة لتكامل بيانات الثروة الحيوانية والمحاصيل؛ والبيانات المصنّفة لزيادة جودها على المستوى التشغيلي؛ ومواجهة الاهتمام المحدود بالمسائل الرعوية، والتحليل المحدود لأسباب انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، والاستقلال المحدود للنظام الوطني لرصد الأمن الغذائي، والتنفيذ الضعيف للإطار الموحد (Cadre harmonisé).
- 17- وكانت العلاقات داخل منظومة الأمم المتحدة صعبة في الفترة بين عامي 2011 و2013، بما في ذلك بسبب التنافس على أموال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وكانت علاقة البرنامج متوترة مع مفوضية شؤون اللاجئين فيما يتعلّق بتقديم المساعدة للاجئين الماليين حتى عام 2013،⁽¹³⁾ عندما عادت إلى وضعها الطبيعي. وقد تحسّن التنسيق بين الوكالات بشكل ملحوظ منذ ذلك الوقت، مع أن الجهود المشتركة على المستوى التشغيلي انحصرت في برنامج مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج واليونيسف، مع تعاون تشغيلي محدود. وقد أدّت مسائل القيادة، وأوجه الضعف في بعض الوكالات التي تتعامل مع أزمات عام 2012 وتواجه صعوبات في أنشطة التمويل، إلى عرقلة التعاون وتنسيق الدعم المؤسسي على المستويين المركزي واللامركزي على حدٍ سواء.

- 18- وقد عانت إدارة المكتب القطري للبرنامج من سرعة دوران الموظفين أثناء هذه الفترة: ففي خلال خمس سنوات، كان هناك ثلاثة مديريين قطريين، وموظف مكلف، وفترتان بدون أي مدير (الشكل 2). وكانت هناك أيضاً مظاهر عدم اتساق في توزيع المسؤوليات داخل الفريق القطري في الفترة 2012-2013، مع اللجوء كثيراً إلى خبراء استشاريين. وأدّت هذه العوامل الثلاثة، مع علاقة بعيدة - بل ومتعارضة - مع المكتب الإقليمي في منتصف الفترة، إلى عرقلة الترابط بين أهداف البرامج والشراكات.

⁽¹¹⁾ تبلورت عن طريق جهود المجتمعات المضيفة، ونُهج تجاه الاحتياجات الخاصة بالسكان، وإعطاء الأولوية لسوء تغذية الأم والطفل.

⁽¹²⁾ استناداً إلى لقاءات مع جهات مانحة وممثلي نظم الإنذار المبكر بالجوع، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، ووكالات حكومية، وأدلة مستقاة من معلومات رصد خاصة بالبرنامج تستند إليها الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، والخطوة الوطنية لبناء الصمود، وخطط الاستجابة الاستراتيجية للأمم المتحدة، وتحليلات الإطار الموحد.

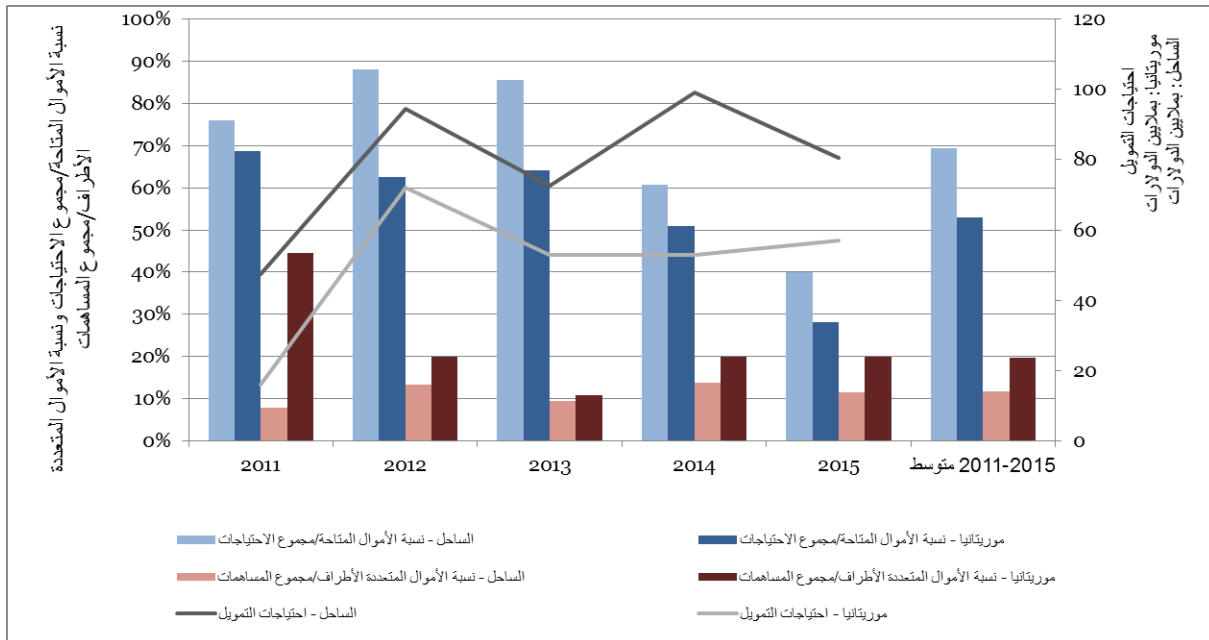
⁽¹³⁾ تناولها التفتيش الداخلي عام 2013.

19- وأكد أصحاب المصلحة على الدور الإيجابي للبرنامج في تنسيق العمل الإنساني، وخاصة في اللوجستيات والعمل المتعلق بالأمن الغذائي. ولكن على الرغم من بذل هذه الجهود، سعى البرنامج للمشاركة في كثير من أفرقة التنسيق التقنية المتصلة بمجالات عمله، وكان بعضها خاملاً نسبياً.

20- وتم تدعيم أنشطة البرنامج بجهود للابتكار والتعلم، والتي تفاوتت بين الأنشطة والفترات. وكانت التحويّلات النقدية دينامية ومبتكرة بعد عام 2011، مع اختبار طرائق جديدة للتحويّلات واستهداف طرائق التحقّق. وفي عام 2015، جرّب المكتب القطري استخدام منصة جديدة لتسجيل المستفيدين وإدارة التحويّلات (SCOPE). وبالنسبة للعملية الممتدة 200640، يطبق المكتب القطري المبادئ التوجيهية لدعم الصمود والتي وضعها المقر والمكتب الإقليمي بالنسبة لتحليل السياق المتكامل وبرمجة سبل كسب العيش الموسمية، والتخطيط المجتمعي التشاركي. وتركّزت جهود التعلم والنشر على العنصر النقدي ومشروع تحسين قدرات التجمعات السكانية وأمنها الغذائي في مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، في حين أن تقييم احتياطات الأغذية القروية في عام 2011 لم يُستخدم على نطاق واسع. وتم أثناء فترة التقييم تحديد نقاط الضعف في نظام الرصد والتقييم – التطبيق غير الكامل لمعايير البرنامج، وأوجه القصور في نُظم جمع البيانات وتحليلها – وتم تعزيزها بدعم من المكتب الإقليمي منذ عام 2015. ومع هذا، فإن نسق التقرير الموحد عن المشروعات لم يقدّم صورة واضحة عن تنفيذ العمليات، وخاصة فيما يتعلّق بالطابع الموسمي للأنشطة.

21- وبعد عام 2011، عندما تقلّصت أرصدة البرنامج بسبب التمويل المحدود (الشكل 2)، تلقّى البرنامج دعماً قوياً في الفترة 2012-2013، خاصة بالنسبة للتحويّلات القائمة على النقد، والتغذية، واللاجئين. وعلى الرغم من الاستراتيجية الواسعة النطاق لجمع الأموال، كانت صعوبات التمويل الأكثر حدّة من تلك التي واجهتها البلدان المجاورة (الشكل 3) تُعدّ سمة حافظة البرنامج في موريتانيا. وتعكس صعوبات التمويل هذه، والتي ساءت في السنوات الأخيرة برغم الجهود المبذولة لإدارة وتنويع الجهات المانحة، صعوبة مواصلة الأهداف الاستراتيجية والبرامجية مع التمويل المتاح.

الشكل 3: مستوى تمويل الحافظة والجوع إلى التمويل المتعدّد الأطراف: مقارنة موريتانيا بالبلدان المجاورة

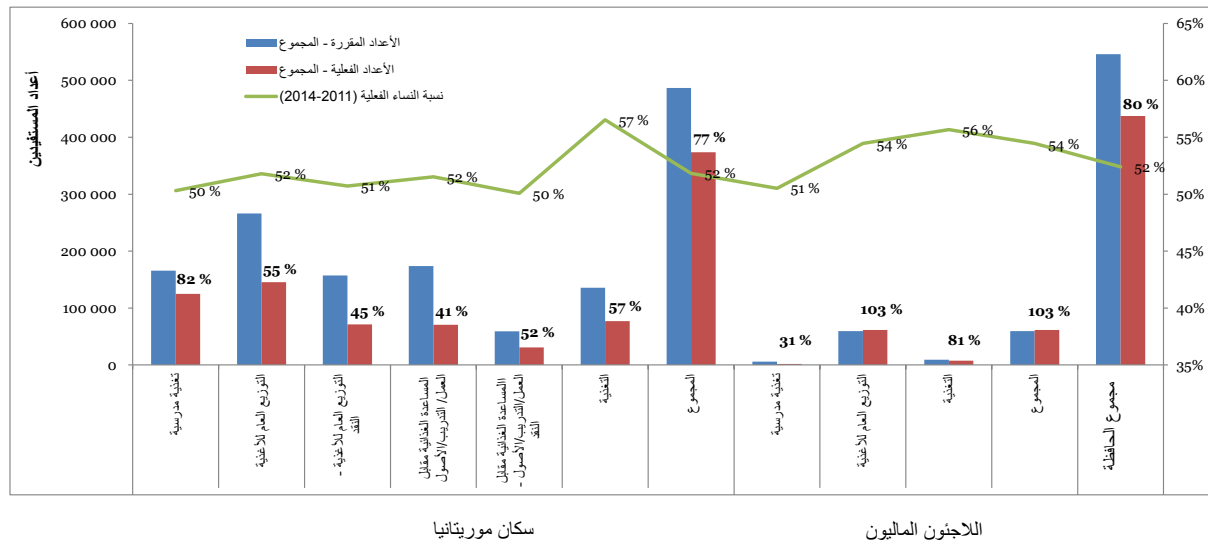


المصدر: البرنامج، لمحة عامة عن موارد المشروعات.

أداء الحافظة ونتائجها

- 22- كانت فعالية الحافظة متباعدة بدرجة عالية طوال الفترة؛ وعموماً، وصلت أنشطة الحافظة إلى عدد أكبر من النساء من الرجال، حيث مثلن 52 في المائة من المستفيدين.
- 23- وبعد بداية صعبة في عام 2012، كانت المساعدة المقدّمة للاجئين الماليين فعّالة (الشكل 4). وتم توزيع الحصص الغذائية المقررة، باستثناء عام 2015، عندما عانى البرنامج من تأخير عمليات تسليم المنح الغذائية. وأعطى البرنامج أولوية لعمليات التغذية العينية، استناداً إلى دراسة عن قيمة ألفا في عام 2013،⁽¹⁴⁾ ولكن لم يتم تحديث هذا الاستقصاء في عام 2014. وفي عام 2013، جرّبت منظمة العمل على مكافحة الجوع (ACF) التحويلات النقدية كوسيلة لتعزيز تنوع الأغذية.⁽¹⁵⁾ وسوف يعمل البرنامج على إدخالها في عام 2016.⁽¹⁶⁾ واعتمد في عام 2013 نظام تم تطويره ليلانم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.⁽¹⁷⁾ ولإعطاء الأولوية للوقاية من سوء تغذية الأم والطفل وعلاجه، تم استهداف أطفال من فئات عمرية مختلفة عن طريق علاج سوء التغذية الحاد المعتدل، والتغذية الشاملة، والتغذية قبل المرحلة الدراسية، والتغذية المدرسية في حالة الطوارئ، مع بعض التداخل في الفئات المستهدفة بالنسبة للتغذية الشاملة والتغذية قبل المرحلة الدراسية. وإلى جانب جهود أخرى بذلتها جهات فاعلة، ساعد تدخل البرنامج على ضمان استهلاك غذائي مناسب، وتخفيض الإصابة بسوء التغذية الحاد الشامل من 20 في المائة في عام 2013 إلى 9.9 في المائة في عام 2015.⁽¹⁸⁾
- 24- وكانت فعالية المساعدة المقدّمة لسكان موريتانيا مختلطة (الشكل 4). فاستناداً إلى تقارير سنوية، تم الوصول إلى ما بين 41 و82 في المائة من المستفيدين المستهدفين، ولكن جودة التدخلات كانت متباعدة.

الشكل 4: عدد المستفيدين حسب النشاط والاعتبارات الجنسانية



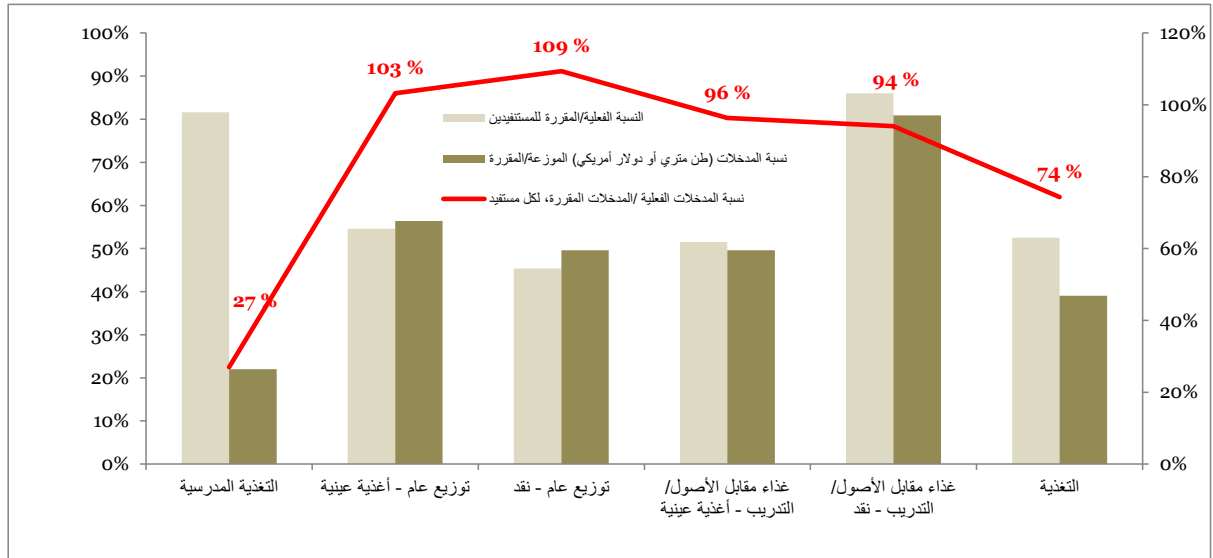
تُعد أعداد المستفيدين متوسطات سنوية خلال الفترة 2014-2011. والنسب المئوية للنساء والفتيات هي للفترة 2014-2011 (بيانات عام 2015 ليست متاحة).
المصادر: التقارير الموحدة عن المشروعات للفترة من 2011 إلى 2014؛ المكتب القطري لعام 2015.

- 25- تفاوتت التغطية الفعلية مقابل المقررة للتوزيع العام للأغذية على سكان موريتانيا على نطاق الطرائق وطوال الفترة. وكانت مستويات التحويلات النقدية الفعلية مقابل المقررة عالية، مدعومة بتمويل متاح دائماً – تجاوز مائة في المائة – في بداية الفترة،

(14) استخدمت دراسة الجدوى النقدية عام 2013 بالنسبة لمخيم امبرة، موريتانيا منهجية تختلف عن الحسابات الأخرى لقيمة ألفا الخاصة بالبرنامج أثناء الفترة.
(15) ACF. 2013. Réponse humanitaire d'urgence en Mauritanie: Crise alimentaire au Guidimakha et crise des réfugiés maliens.
(16) تفيد سجلات البرنامج بأنه منذ عام 2013 ازداد الاهتمام بطرائق التنوع كوسيلة لضمان الإمداد؛ وفي عام 2014، اقترح بأن يقوم البرنامج ومفوضية شؤون اللاجئين بربط نظامي التحويلات النقدية والإمداد التابعين لهما.
(17) نظام لتجنب الطوابير أثناء التوزيع.
(18) بعثة التقييم المشتركة بين البرنامج ومفوضية شؤون اللاجئين عام 2015.

ولكن انخفضت مع انخفاض التمويل، إلى نحو 30 في المائة بعد عام 2014. ولوحظ اتجاه عكسي بالنسبة لتحويلات الأغذية العينية. وفي أغلب الأحيان كانت العمليات الموسمية للتوزيع العام للأغذية تصل بعد موسم الجذب في شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران، وأحياناً بين شهري يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول، حسب السنة. وكان من بين أسباب هذه الخلافات على الخط صعوبة إرسال التحويلات النقدية في بداية الفترة، وتأخر وصول المساهمات الغذائية العينية، وكان جمع الأموال أبداً من أن يجاري الطبيعة الموسمية للبرامج نظراً للمواعيد الفعلية للتسليم.⁽¹⁹⁾ وكان اختيار طريقة التدخل تدعمه تحليلات قيمة ألفا لاستخدام منهجيات متباينة لم تكن دائماً صالحة للمقارنة.⁽²⁰⁾ وقد استندت الجهود المبذولة لتحسين الاستهداف الفردي إلى نهج الاقتصاد الأسري والمشاركة الأكبر من جانب المرأة والسلطات المحلية. وكانت هناك آثار إيجابية وإن كانت محدودة على درجات الاستهلاك الغذائي، حيث تراوحت مستويات انتشار درجات الاستهلاك الغذائي الضعيف لدى السكان المستهدفين في نهاية العمليات ما بين 34 و54 في المائة من قيمها الأساسية، في حين أن المستويات المستهدفة كانت تتوخى الحد من هذا الانتشار بنسبة 20 في المائة من القيم الأولية.

الشكل 5: نسبة المستفيدين إلى المدخلات، حسب النشاط، والمساعدة المقدمة لسكان موريتانيا*



* كانت هذه المعدلات عالية بالنسبة للمساعدة المقدمة للاجئين الماليين حتى عام 2015 عندما واجه البرنامج حالات انقطاع في الإمدادات.

المصدر: التقارير الموحدة عن المشروعات للفترة من 2011 إلى 2014، والمكتب القطري بالنسبة لعام 2015.

26- وكانت تغطية مكون التغذية قريبة من الخطط بالنسبة لعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل - فكانت تتراوح بين 79 في المائة و100 في المائة، حسب السنة⁽²¹⁾ - ولكنها لم تكن متنسقة بدرجة عالية بالنسبة للتغذية الشاملة، التي أُدخلت ونُفذت بنسبة 80 في المائة من المستويات المقررة في عام 2012، ولكنها لم تنفَّذ في عام 2013.⁽²¹⁾ وأدى ضعف تكامل مراكز التأهيل التغذوي المتنقلة لعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل التي يساعدها البرنامج (CRENAMs) مع مرافق الرعاية الصحية إلى استخدام معايير قبول تختلف عن معايير بروتوكول التغذية الوطني بالنسبة لعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل. وفي عام 2014، أغلق البرنامج مراكز التأهيل التغذوي التي كانت تقع على مسافة تزيد عن خمسة كيلومترات من المراكز الصحية للتشجيع على إحالة حالات سوء التغذية إلى مرافق الرعاية الصحية. وكشفت التقييمات السابقة عن رصد متواضع للأنشطة، مما جعل من الصعب قياس الحصائل.⁽²²⁾ وعلاوة على ذلك، لم تكن تقديرات التغطية دقيقة، واستندت إلى افتراض معدلات موحدة لسوء التغذية على مستوى الولايات.

(19) التقييم الخارجي لعملية الطوارئ 200333، الملحق 2 من تقييم الحافظة القطرية، وملاحظات فريق التقييم في عام 2015.

(20) استندت الحسابات إلى بيانات شهرية ومتوسطات سنوية، وإلى بيانات بالنسبة للحمص وبالنسبة لخليط من السلع.

(21) التقارير الموحدة عن المشروعات، 2011-2014.

(22) ملاحظات على عملية الطوارئ 200333 وتقييم الحافظة القطرية.

- 27- وعانت أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول من نقص التمويل، مما أدى إلى خفض التنفيذ في عامي 2013 و2014،⁽²³⁾ وثمة توقع مماثل بالنسبة لعام 2015. وفي عام 2014، تحوّل الاستهداف من نهج يقوده الطلب إلى تحديد تشاركي للقرى المستهدفة استناداً إلى عدد المواقع المستهدفة. وكانت التغطية الجغرافية واسعة جداً بالنسبة لعدد المواقع المستهدفة. وتضمنت نقاط الضعف في تصميم وتنفيذ أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول رقابة تقنية سطحية أضعفت استدامة الأصول المنشأة. وكانت الجهود المبذولة لقياس أثر هذه التدخلات غير متنسقة حتى عام 2015.
- 28- ولم تتجاوز الحصص الغذائية للتغذية المدرسية بالنسبة للطفل الواحد 27 في المائة من المستويات المقررة (الشكل 5)، وكانت توزّع لمدة تتراوح من شهرين إلى أربعة أشهر فقط في السنة. وإلى جانب ضعف القياس بواسطة نظام الرصد، من المحتمل أن تكون حصائل التغذية المدرسية ضعيفة. وأدى نقص التمويل إلى تخفيض عدد المدارس التي يساعدها البرنامج، من 1 673 مدرسة في عام 2014 إلى 487 مدرسة في عام 2015.
- 29- وعلى الرغم من الجهود الاستراتيجية المبذولة لتحسين التأزر الداخلي عن طريق التركيز الجغرافي للأنشطة، وأوجه التكامل بين الفئات المستهدفة، وأوجه التأزر الداخلي عن طريق شراكات للتنفيذ، فإن التأزر على نطاق الأنشطة كان محدوداً بسبب عدم إمكانية التنبؤ بتنفيذ الأنشطة، والصعوبات المالية، والتغطية الجغرافية المفرطة بالنسبة للأموال المتاحة.
- 30- وعلى الرغم من نطاق التدخلات المختلفة من جانب الحكومة والبرنامج وجهات فاعلة أخرى، إلا أن الحالة ظلت أكثر هشاشة مما كانت قبل أزمة 2012. وكانت الاحتمالات محدودة بالنسبة للبرنامج لكي يُحدث تأثيراً بسبب الأنشطة المحددة بشكل مفرط (التغذية والتوزيع العام للأغذية) أو التنفيذ غير المنتظم (التغذية المدرسية والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول). وبالنسبة للتحويلات الاجتماعية وأنشطة التغذية، فإن الاستدامة تتوقف على تولى الحكومة لمسؤولية التدخلات التي يدعمها البرنامج، ولكن الملكية الحكومية تُعدّ محدودة في الوقت الحاضر. كما أن استدامة إنجازات المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول لا تزال هشة، بسبب عدم وجود نهج صارم لمراقبة الجودة وإدارة الأصول.
- 31- وتُعدّ العلاقات مع الشركاء التشغيليين طويلة الأمد، ولكن مظاهر الضعف التقني كانت باقية، ولا سيما في الشراكات التغذوية. وكانت عدم القدرة على التنبؤ بالتمويل تعني أن اتفاقات الشراكة لم تكن منظمة إلى حدٍ ما. فعدد الشركاء، وتشتتّهم المواضيعي والجغرافي جعل الإدارة أكثر صعوبة بالنسبة للبرنامج الذي بدأ تجميع الشركاء ضمن اتحادات جغرافية في عام 2015. وفي حين أدرك شركاء البرنامج وجود فروق في الكفاءات، وخاصة بالنسبة للتحويلات النقدية والتغذية، إلا أنه قد وُجّه اهتمام ضئيل إلى تنمية قدراتهم المؤسسية.
- 32- وفيما يتعلق بالكفاءة، فإن قدرات المكتب القطري قد اتسمت بالضعف بسبب ضعف التمويل، وقد ناضلت من الناحية التنظيمية والتشغيلية من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ في عام 2012. وعلى الرغم من سلسلة الإمداد المنظمة تنظيمياً جيداً بشكل عام، فإن حالات التأخير في عملية التسليم أدت في بعض الأحيان إلى خسائر أثرت بشكل خاص على المكملات التغذوية في فترات زمنية محدودة. وتم تعزيز الإجراءات التشغيلية الموحدة والأفرقة المكلفة بنُظم دعم التمويل واللوجستيات كما أوصت به عملية التفقيش في عام 2013. وكانت مستويات تكاليف الدعم، التي قُدّرت بنسبة 16 في المائة من التكاليف المباشرة في عام 2014 مقابل 13 في المائة في عام 2012، مشابهة لمستويات البلدان المجاورة، ولكنها زادت مع انخفاض حجم العمليات.

(23) لم تنفّذ في الفترة 2013-2014 أية أنشطة بالنسبة لطريقة الأغذية العينية، وكانت نسبة التحويلات النقدية 80 في المائة على الترتيب (التقارير الموحدة عن المشروعات، 2013-2014).

الاستنتاجات

الملاءمة والاتساق والتواءم

- 33- كان التوجه الاستراتيجي للبرنامج في موريتانيا ملائماً لحالة الأغذية والتغذية، وكان الرصد فعالاً ومستمرًا. وعمل البرنامج على معالجة الأزمات الغذائية بسبب الجفاف ووصول اللاجئين الماليين. وكان عمليات التوسع في استخدام التحويلات النقدية واعتماد استراتيجية لبناء صمود السكان الضعفاء متماشية مع سياسات البرنامج.
- 34- غير أن الاهتمام الذي وُجّه إلى بناء القدرات القطاعية على المستويين المركزي واللامركزي كان أقل من المتوقع في الاستراتيجية القطرية للفترة 2011-2016. وكان هذا الافتقار إلى الترابط الاستراتيجي يُعزى إلى عوامل داخلية وخارجية مختلفة تتعلق بالإطار المؤسسي الحكومي، والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة.
- 35- وقد أدى عدم التطابق بين طموح البرنامج بالنسبة للحفاظ وعدم توافر التمويل في نهاية المطاف إلى صعوبات في تطبيق الاستراتيجيات المختارة، وخاصة في نهاية الفترة.

الفعالية والكفاءة

- 36- كانت المساعدة المقدمة للاجئين الماليين فعالة، وبالاتزان مع جهود بذلتها جهات فاعلة أخرى، ساهمت في الحد من الإصابة بسوء التغذية. وكانت النتائج مختلطة بالنسبة للتدخلات التي تستهدف سكان موريتانيا بسبب التنفيذ غير المتوازن للتغذية المدرسية والتغذية الشاملة؛ وحالات التأخير، مع تدخلات التوزيع العام للأغذية والتغذية الشاملة التي غالباً ما كانت تتم خارج موسم الجذب؛ وعدم انتظام تنفيذ أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول؛ ورداءة تنفيذ علاج سوء التغذية الحاد المعتدل. ولوحظت حصائل إيجابية – وإن كانت محدودة – في الاستهلاك الغذائي، ولكن نُظِم قياس الحصائل المحددة لمكوّنَي التغذية والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول كانت محدودة للغاية.
- 37- وانخفضت الكفاءة بسبب ارتفاع معدل دوران الموارد البشرية. واعتباراً من الفترة 2012-2013، تم تعزيز الدعم التشغيلي ونظام الرصد والمراقبة بما يتوافق مع قواعد البرنامج ومعاييرها.

الترابط والاستدامة

- 38- كانت هناك متابعة لأوجه التأزر الداخلية والخارجية، ولكن إنجازها اصطدم بالصعوبات المالية وعدم إمكانية التنبؤ بتنفيذ الأنشطة.
- 39- وتعتمد استدامة شبكات الأمان الاجتماعي – التحويلات المتعددة السنوات، والتغذية المدرسية، والتغذية – على تبني الحكومة للتدخلات التي يدعمها البرنامج، والتي تُعدّ محدودة في الوقت الحاضر. كما أن الاستدامة الهشة للأصول المنشأة عن طريق المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول تقلل من احتمالات تحقيق الأثر.

الدروس الرئيسية

- 40- نُطرح الدروس المستمدة من التجربة في موريتانيا للبحث أثناء عمليات التحسين الجارية لنُظُم إدارة الأداء المؤسسي، والتي تهدف إلى تجهيز البرنامج لكي يصمّم حوافز مركزية استراتيجياً، وينفذها، ويُعدّ تقارير عنها، وليبين النتائج على المستوى القطري.
- 41- ولم تكن الاستراتيجية القطرية لموريتانيا مفيدة بالقدر الكافي كأداة لتوجيه العمليات من أجل تحسين الفعالية والكفاءة. وبسبب التصميم الموحد للاستراتيجيات القطرية إلى حدٍ كبير، فإن الاستراتيجية القطرية لموريتانيا: (1) لم تكن متوائمة بالقدر الكافي مع خطة البرنامج الاستراتيجية؛ (2) ولم تحدّد مخاطر الاستثمار، والاستراتيجيات، والاحتياجات المرتبطة بجمع الأموال وتحديد الأولويات لحشد التمويل المتعدد الأطراف بالشكل المناسب؛ (3) ولم تحدّد الموارد المطلوبة لتحقيق النتائج؛ (4) ولم تنصّ على أعداد مستهدفة وقياسات لنتائج البرنامج بناءً على مؤشرات إطار النتائج الاستراتيجية.

42- ويُعد توقيت الاستجابة أحد معايير الأداء الرئيسية في سياقات موسمية بدرجة كبيرة كما في موريتانيا والساحل. كما أن الأدوات الموحدة للرصد المؤسسي والإبلاغ، والمستخدمة أثناء فترة التقييم حتى عام 2015، لم تساعد على تحديد منهجي للتوقيت، ولم تسمح بالتسجيل اليدوي للبيانات ذات الصلة.

التوصيات

43- تهدف هذه التوصيات إلى توجيه البرنامج لكي يعود إلى أهدافه الاستراتيجية الأولية التي وُضعت في عام 2011، لتعزيز القدرة المؤسسية. فالاستراتيجية لا تزال صالحة حتى الآن. وترتبط التوصيات بسمات سياقية، من بينها تركيز الحكومة المتجدد على التغذية المدرسية، وشبكات الأمان الاجتماعي، والصمود، وانخفاض تمويل العمل الإنساني.

44- **التوصية 1:** ينبغي للمكتب القطري أن يواصل دعم عناصر التكامل والتآزر مع برنامج "تكافل"، وهو البرنامج الوطني لشبكات الأمان الاجتماعي. وينبغي أن يشمل هذا العمل: (1) الاستخدام التدريجي لسجل الفقر الوطني من أجل استهداف التحويلات المشروطة المتعددة السنوات، وبذلك يمثل لمعايير الاستهداف ذات الصلة؛ (2) ربط هذه التحويلات بأهداف واضحة لعلاج الأسباب الكامنة لسوء التغذية، استناداً إلى تحليل محدث للقضايا الجنسانية وأسباب انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك ممارسات الاستهلاك الغذائي؛ (3) تقديم دعم تكميلي، حيثما يعمل برنامج "تكافل"، في حالات الصدمات فقط عن طريق زيادة قيم التحويلات أو توسيع تغطية برامج التحويلات؛ (4) الاستفادة من الخبرة المكتسبة حتى الآن. *أولوية عالية – يجب أن تستمر على المدى الطويل، ابتداءً من فترة 2017/2016.*

45- **التوصية 2:** ينبغي للمكتب القطري أن يواصل تعزيز النظم الوطنية لرصد الأمن الغذائي والتغذوي والإنذار المبكر، بدعم من المكتب الإقليمي. وينبغي أن يشمل هذا العمل: (1) مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على الإطار الموحد في موريتانيا؛ (2) تحسين الاستجابة للقضايا الرعوية والحضرية في النظام الوطني لرصد الأمن الغذائي؛ (3) إنشاء نظام وطني للإشراف على التغذية، يستكمل الاستقصاءات بمعلومات عن عمليات التغذية. *أهمية ثانوية – يجب أن تستمر على المدى الطويل، ابتداءً من عام 2016.*

46- **التوصية 3:** ينبغي للمكتب القطري أن يعزز جهوده لتحسين البيئة المؤسسية من أجل التغذية، وكفاءة وفعالية نظام العلاج والوقاية من سوء التغذية، بما في ذلك عن طريق: (1) إعادة تنشيط المبادرات المشتركة التابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز الحوار فيما بين المؤسسات الوطنية المعنية؛ (2) تنفيذ نهج تشغيلية تعزز التنسيق المحلي للأنشطة المتعلقة بالتغذية؛ (3) مواصلة الجهود من أجل بناء قدرات جهات فاعلة وطنية فيما يتعلق بالتغذية؛ (4) إجراء تشخيص مشترك مع شركاء من الأمم المتحدة ومؤسسات وطنية بشأن كفاءة وفعالية النظام الوطني لعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل والوقاية من سوء التغذية. *أولوية عالية – يجب أن تستمر على المدى الطويل، ابتداءً من فترة 2017/2016.*

47- **التوصية 4:** ينبغي للمكتب القطري تحسين إدارة ونوعية واستدامة نهجه الخاص ببناء الصمود. وينبغي أن يشمل هذا العمل: (1) ضمان التنفيذ الفعال للنهج المؤسسي لبناء الصمود، مع إعطاء الأولوية للتخطيط المجتمعي التشاركي وتنفيذه على مدى ثلاث سنوات لضمان التصدي لقضايا إدارة الأصول، والحوكمة، والصيانة ابتداءً من مرحلة التخطيط؛ (2) دعم الوزارات المعنية بوضع معايير تقنية لإنشاء الأصول؛ (3) الاستفادة من النتائج بما يتجاوز النتائج الواردة في خلاصة مؤشرات إطار النتائج الاستراتيجية، عن طريق إجراء دراسات عن أثر واستدامة الأصول المنشأة. *أولوية عالية – يجب أن تستمر على المدى الطويل، ابتداءً من عام 2017/2016. وتوجّل قياسات الأثر إلى عام 2018.*

- 48- **التوصية 5:** ينبغي للمكتب القطري أن يشترط لمشاركته في التغذية المدرسية ضمان أن تلتزم الحكومة بتمويل برنامج وطني. وبعد الحلقة الدراسية عن "نهج النظم لتحسين نتائج التعليم"، فإنه ينبغي تحديد احتياجات الدعم، ودور البرنامج وطرائقه بصورة أكثر دقة.
أولوية عالية لعام 2016.
- 49- **التوصية 6:** ينبغي للمكتب القطري تركيز أنشطته من الناحية الجغرافية، وتعزيز أوجه التآزر فيما بين الأنشطة. وينبغي تخفيض التغطية الجغرافية إلى ثلاث أو أربع ولايات لديها أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي على مدى السنوات الخمس الأخيرة حتى يمكن التنبؤ بتنفيذ البرنامج بصورة أفضل. وينبغي استكمال هذا التركيز الجغرافي بعناصر تآزر فعالة بين أنشطة البرنامج، وزيادة التنسيق المحلي وفيما بين القطاعات.
أولوية عالية، تنفذ في عام 2016.
- 50- **التوصية 7:** ينبغي للبرنامج – من خلال مكاتبه القطرية ومكتبه الإقليمي وشعبة السياسات والبرامج – تثبيت وتعزيز الموارد البشرية للمكاتب القطرية، وخاصة في وحداتها المعنية بالبرامج. ويشمل هذا العمل: (1) تعزيز قدرات الوحدة المعنية بالبرامج في مجالات التغذية، والعلاقة بين الجنسين، والتعليم، والتنمية الريفية؛ (2) ضمان الامتثال الصارم لقواعد تسليم المسؤولية؛ (3) تشجيع استمرار الموارد البشرية الدولية، وتنظيم عمليات الوصول والمغادرة من وإلى المناصب الرئيسية، وخاصة في المكاتب القطرية الصغيرة – مثل موريتانيا – ذات الحساسية للأثار السلبية لمعدل الدوران في الإدارة.
أولوية عالية – يجب أن تستمر على المدى الطويل، ابتداءً من فترة 2016/2017.